الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية- نظام التعليم المفتوح
برنامج الدراسات الدولية والدبلوماسية

امتحانات الدورة الفصلية الأولى للعام الدراسي 2024- 2025

سلم تصحيح أسئلة امتحان مقرر التنمية البشرية- السنة الثالثة

السؤال الأول: ما هي الأسباب التي أدت إلى انخفاض مشاركة المرأة في الحياة السياسية في سورية خلال الفترة (2011- 2024)؟.

(يكتفى بخمس أسباب مما يلي، أو أسباب أخرى أسهمت في انخفاض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولكل سبب 5 درجات)

1. كرّست القوانين الوضعية حقوق النساء السياسية وحقوقهن بالميراث، لكن القوانين العرفية أنكرت على النساء هذه الحقوق. هذا التناقض الحاصل بين القوانين العرفية وتلك الوضعية مكّنت النظام البائد من المحافظة على صورة "الدولة المتحررة والتقدمية" وذلك عبر إلقاء اللوم في عدم تكريس حقوق النساء على "الفئات الرجعية".
2. أو: إن عدم جدية النظام البائد وعدم توافر إرادة سياسية حقيقية لديه لتحدي جملة العادات والتقاليد والأعراف، للمحافظة على الولاء السياسي لهذه الفئات، ساوم على حقوق النساء، وجعل مشاركة النساء السياسية أداة مساومة بين قيادات المجتمع المحلي الذكورية وبين النظام.
3. عاشت سوريا خلال العقود الماضية تحت سيطرة الحزب الواحد والشخص الواحد، ناهيك عن غياب المساحة اللازمة لعمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية خارج إطار منظومة السلطة. فكانت مشاركة النساء في الحياة السياسية في سورية شكلية، إذ كانت هذه المشاركة في مناطق سيطرة النظام تتطلب انتماء حزبياً أو سياسياً أو أمنياً بغض النظر عن كفائتها.
4. تنوعت الأجسام الممثلة للمعارضة، وفي جميع هذه الأجسام، كانت مشاركة المرأة متدنية مقارنة بالرجل وشكلية دون صلاحيات حقيقية.
5. أفرزت الاصطفافات السياسية الحادة تأثيراً سلبياً على جهود تمكين المرأة ومشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، فخلفت منظومة قيمية عززت من عدم قدرة المرأة على بناء اتجاهات سياسية وبلورتها في صورة تمثيل حقيقي فاعل ينعكس بصورة إيجابية على دورها وقدراتها وتمكينها.
6. تحول الأدوار، فمع غياب الرجال سواء بسبب الإخفاء القسري أو الاعتقال أو المشاركة في العمليات العسكرية، فقدت المرأة المعيل، ووجدت المرأة نفسها مسؤولة عن الأسرة، واضطرت إلى الدخول إلى سوق العمل، وذلك لتعيل أطفالها وأسرة بأكملها في كثير من الأحيان. ولا شك أن مثل هذا الأمر يؤثر بشكل سلبي على مشاركتها في الحياة السياسية.
7. إن صعود تيارات متطرفة عزز النظرة الدونية للمرأة نتيجة التفسير الخاطئ لنصوص الدين بطريقة تبرر خضوع المرأة للرجل وضرورة التزامها بدورها التقليدي وفطرتها، وهو ما يؤدي إلى تهميش المرأة وينعكس سلباً على مشاركتها مستقبلاً في الحياة السياسية.

السؤال الثاني:

أ. **تحدث عن "الحالة العملية للسكان" بوصفه أحد المؤشرات الرئيسية في سوق العمل:**

يميز هذا المؤشر بين عدة شرائح ومجموعات من المشتغلين، وتتبع أهمية هذا المؤشر في أنه يميز بين العاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص، مما يتيح الفرصة للتعرف على مدى توافر فرص العمل الحقيقية، ومدى وجود البطالة المقنعة. **(درجتان)**

ومجموعات الحالة العملية هي: **(18 درجة... 3 درجات لكل مجموعة)**

- **المشتغلون بأجر:** وهم جميع العمال الذين يشغلون وظائف محددة لدى صاحب عمل أو لدى القطاع العام وتحت إشرافه، ويتقاضوا لقاء ذلك أجراً نقدياً أو عينياً، بحيث يكون لهم عقد عمل صريح (مكتوب أو شفهي) أو ضمني يمنحهم أجراً.
- **صاحب العمل:** هو الفرد الذي يعمل في مشروعه الاقتصادي الخاص أو يعمل مستقلاً في مهنة أو تجارة، ويستخدم عاملاً أو أكثر (سواء أكان من أفراد أسرته أو من الغير) بأجر نقدي أو عيني.
- **العاملون لحسابهم الخاص:** هو الفرد الذي يعمل في مشروعه الاقتصادي الخاص أو يعمل مستقلاً في مهنة أو تجارة، دون أن يستخدم أحداً بأجر نقدي أو عيني.
- **أعضاء تعاونيات المنتجين:** وهم العمال الذين يعملون "وظائف حرة" في تعاونية تنتج السلع والخدمات.
- **العمال المساهمين لدى الأسرة:** هم أولئك العمال الذين يعملون "بدون أجر" في مؤسسات اقتصادية يديرها شخصٌ من المنزل نفسه.
- **العمال الذين لا يمكن تصنيفهم حسب الحالة العملية:** إما لعدم توافر معلومات أو بيانات ذات صلة كافية عنهم، أو لعدم إمكانية إدراجهم في أي من الفئات السابقة.

ب. **قارن بين الحالة العملية للمشتغلين في سورية خلال الفترة (2000– 2010) والحالة العملية لهم خلال الفترة (2011– 2022).**

- **الحالة العملية للمشتغلين (2000– 2010):** ميل العاملين إلى الحصول على دخل ثابت والابتعاد عن المخاطرة. وبالتالي، بقاء الهيكل الوظيفي للسكان نمطياً يعتمد على الأعمال المأجورة. **درجتان**
- **الحالة العملية للمشتغلين (2011– 2022):** فقدان الكثير من مشاريع أصحاب العمل والأسر، نتيجة لأضرار جسيمة أصابت المنشآت الإنتاجية الصغيرة. بالمقابل، ارتفعت نسبة من يعملون بأجر ويحصلون على دخل ثابت في القطاع العام. كما انخفضت نسبة العاملين بدون أجر، وذلك نتيجة لتدهور المستوى المعيشي. **3 درجات**

السؤال الثالث:

أ. **تحدث عن "تعدد المناهج التعليمية" في سورية خلال الفترة (2011– 2024).**

كانت هناك مناهج مختلفة تدرّس في مدارس سوريا ومنها:

- المناهج المعتمدة من قبل وزارة التربية في حكومة النظام البائد والتي كانت تركز بشكل كبير على تمجيد رموزه وأشخاصه. **درجة**
- كانت المناطق المحررة تُدرّس نسخة معدلة من منهاج وزارة التربية الرسمي. **درجة**
- في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم "داعش"، أنشئ نظام لتدريب الأطفال والترويج للتطرف الديني. **درجة**
- في المناطق التي تسيطر عليها قوات "قسد"، صُمّمت مناهج مختلفة، تستعمل اللغة الكردية لغةً أساسية. **درجة**

وقد كان لهذا التعدد والتناقض في المناهج دوراً سلبياً على الهوية والتماسك الاجتماعي في سوريا، فعلى الرغم من أن حالة السلم بين الأفراد رهينة للتوافقات السياسية والمجتمعية، إلا أن خلو المناهج من أي مواد أو أنشطة تتعلق بالعيش المشترك بين مكونات المجتمع سيشكل داعماً لضرب قيم المواطنة وما تتطلبه من جهود في مرحلة النزاع وما بعده. **3 درجات**

ب. <u>متطلبات التعليم في مرحلة إعادة بناء سورية</u>: (18 درجة.. درجتان لكل فكرة مما يلي أو ما يعبر عن متطلبات إعادة بناء التعليم)

1. تطوير البيئة التشريعية وتحديث القوانين الناظمة للعملية التعليمية.
2. تطوير وتحديث المناهج التعليمية في مختلف المراحل التعليمية وتقييمها المستمر، وبما يتناسب مع متطلبات إعادة البناء والتنمية المستدامة في سورية، وبما يسهم في تعزيز الانتماء الوطني وإعلاء قيم المواطنة وسيادة القانون واحترام الحريات.
3. تطوير طرائق التعليم وأساليبه وتقنيتها بحيث تصبح قادرة على تنمية المهارات والقدرات العلمية والعلمية للطلاب.
4. تطوير البنى التحتية التعليمية من مدارس وجامعات ورياض أطفال، والتركيز على تأهيل المدارس المتضررة، وتحسين المدارس القائمة، وبناء مدارس جديدة وفق منظور جديد قائم على الحاجة الفعلية وتطوير خرائط تركز على التوزع الجغرافي للجامعات والمدارس.
5. تطبيق سياسات تعليمية متوازنة وبما يتناسب مع التفاوت بين المحافظات السورية، وتعميم التعليم بحيث يشمل الجنسين على السواء.
6. دعم التعلّم عن بعد للسماح للطلاب بالاستفادة من فرص التعلّم عن بعد.
7. ضرورة الاهتمام بإعداد المعلمين وتدريبهم، وتوفير الحوافز لجذب المعلمين الذين تركوا المهنة.
8. زيادة التمويل الحكومي المخصص للتعليم، وخاصة فيما يتعلق بأجور المعلمين والأساتذة الجامعيين، وبما يحسن من مستوى معيشتهم ويمكنهم من التفرغ لأداء مهامهم التعليمية والتربوية، ويحد من الفساد في المنظومة التعليمية.
9. إنشاء مراكز البحث والتطوير القائمة على تداخل التخصصات بالمشاركة مع قطاعات الدولة والمجتمع، ودعم الهيئات العلمية البحثية.

السؤال الرابع:

أ. <u>أبرز ما تعرض له السكان في سورية خلال الفترة (2011– 2024). (7 درجات– لكل منها درجة)</u>

تراجع معدل النمو السكاني– الهجرة والنزوح القسريين والمفقودين– ظروف المعيشة غير الإنسانية– تفاقم شدة الفقر– غياب سيادة القانون– فقدان الثقة المجتمعية– التمييز ضد الأطفال واليافعين.

ب. <u>الآثار الإيجابية للهجرة على المجتمعات المضيفة</u>: (6 آثار مما يلي لكل منها 3 درجات)

- ثقافة أكثر ثراءً وتنوعاً في المجتمع المضيف.
- علاج مشكلة نقص اليد العاملة في المجتمع المضيف
- تحسين النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة.
- ازدياد عدد المشاريع الصغيرة.
- ازدياد الطلب على السلع والخدمات.
- حل مشكلة نقص المهارات.
- ملء الوظائف الشاغرة غير المرغوب فيها.

السؤال الخامس:

أ. **تحدث عن العلاقة بين الغذاء والتنمية المستدامة. (13 درجة)**

تمثل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة بـ"**القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة**"، وذلك من خلال مجموعة من المقاصد تتمثل بالآتي: **درجتان**

1. القضاء على الجوع، وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030. **درجتان**
2. وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030. **درجتان**
3. ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة. **درجتان**
4. تنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل الزراعية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ. **درجتان**
5. زيادة الاستثمار في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. **3 درجات**

ب. **ما هي مقاصد الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية"؟**

(يكتفى بـ 6 مقاصد مما يلي .. لكل منها درجتان)

- خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية بحلول عام 2030.
- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030.
- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030
- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية. .
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة.
- دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية، وتوفير إمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة.
- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها.
- تعزيز قدرات جميع البلدان، ولاسيما النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

مع التمنيات بالتوفيق والنجاح

مدرس المقرر: د. عهد قطريب